الفصل الثاني
السلف الطالح

الجميع يريدون الحصول على الأخبار بطريقة محايدة، ولكن من وجهة نظرهم !!!

[.....]

obeikandl.com

obeikandl.com

الإجماع في القفص

بعد عدوان المؤلف على القرآن بدعوى التطور والنسخ البشري !!، وما تلاه من هجوم شرس على السنة النبوية المطهرة، جاء دور المصدر الثالث من مصادر الشريعة الإسلامية وهو « الإجماع ».

وحيث أن المؤلف يعد كل ما ليس في القرآن مجرد بِدَعٍ أضافها المسلمون من عندياتهم، فإنه يزعم أن ما يسميه « الزيادات التاريخية » على الإسلام قد أضيف إليه عن طريق الإجماع (ص ١٩).

ويدعى أن الإجماع وسيلة فعالة للتوفيق بين السنة النبوية والبدع المقتبسة من الحضارات الأخرى (ص ١٩٦)، ثم يورد نصاً لا ينسبه إلى أحد، تزعم خلاصته أن اتباع المسلمين عادة ما، زمناً طويلاً، يجعل تلك العادة في النهاية جزءاً من السنة النبوية (الصفحة ١٩٦ ... فلم يكتف بالكذب على الإجماع حتى عاد إلى الكذب على السنة، فهذا القول مردود على صاحبه أيًّا كان، هذا إن كان له قائل غير المؤلف الذي سرقه من أستاذه جولدزيهر، وأخفى سرقته !!).

ويستشهد على مقولته الباطلة (ص ١٩٦، ١٩٧) باحتفالات المولد النبوي الذي ظل العلماء ـ كما يقول– حتى القرن الثامن الهجري، يرونه بدعة، لكنه اليوم لا ينفصل عن صميم الحياة الإسلامية، ولو هاجمه أحد لافترسه (لغة رفيعة) علماء الدين ، واعتبروه مبتدعاً ضالاً !! ويضيف إلى ذلك توسل الجهلة بالنبي وبالأولياء، الذي صار بفضل الإجماع ـ كما يزعم المؤلف كذباً

وزوراً ـ صار مقبولاً (ص ١٩٧). لقد كان من الممكن ـ بعد كل ذلك ـ أن نلتمس له شيئاً من العذر، لكن من يدعي الإجماع على مسألة دون أن يستقصيها هو كذاب بدون شك ... ولو كان الجهل عذراً في مسائل العلم لربما قال قائل : لعل المؤلف يجهل تصدي العلماء الثقاة كابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب رحمهما الله للتوسل باعتباره شركاً (وليس مجرد أمر محرم أو مكروه أو مباح فكيف يزعم الإجماع على اعتباره مقبولاً؟) ... وقل مثل ذلك في احتفالات المولد، التي هاجمها ـ على مر العصور ـ العلماء الأفاضل باعتبارها بدعة ضالة (هي أقل شراً من التوسل، لأنها لا تؤدي ـ في ذاتها ـ إلى الإشراك بالله).

ومن عجب أن الرجل ـ فيما سبق ـ يقر بحدوث الإجماع (في مَوَاطِنَ ليست موضع إجماع أبداً)، ثم ينكره نهائياً ليكذب به حديثاً نبوياً هو قول الرسول ﷺ : « لا تجتمع أمتي على ضلالة »، فيزعم أن هذا الحديث لم تصح لدى كثيرين نسبته إلى الرسول (لاحظوا الدقة والمنهجية : كثيرين ؟ من هم ؟ لا جواب !!) ويضيف ـ متجنياً على التاريخ والحق ـ : خاصة أن التاريخ برهن على نحو قاطع أن أمة المسلمين لا تجتمع على ضلالة ولا على غير ضلالة !! (ص١٩٦). وبذلك يتجاهل المؤلف ـ عمداً ـ أن المسلمين مجتمعون منذ بعثة محمد ﷺ إلى قيام الساعة، على أصول هذا الدين كالإيمان بالله والملائكة والكتب والرسل والقضاء والقدر ... وعلى أحكام الإسلام القطعية كالصلاة والصوم والزكاة والحج..... إلخ.

* * *

الشافعي و[جريمته الثانية] !!

ولأن الإجماع جريمة في عرف صاحبنا (أحياناً وليس دائماً وذلك بحسب الغرض) فإنه « يجود » علينا باسم المجرم، الذي أقحم الإجماع فجعله مصدراً ثالثاً للشريعة، إنه الإمام الشافعي (ص١٩٥) ... ثم يواصل أباطيله : وقد ضخم الفقهاء بعد الشافعي دور الإجماع حتى صار بوسعه أن ينسخ أحكام القرآن والسنة (وهذه فرية أخرى ظالمة لا سند لها ولم يقل بها أي عالم معتبر من علماء المسلمين خلال ١٤٠٠ سنة !! لكن الغرض مرض ـ كما يقولون ـ كما أن نسبة الإجماع إلى الشافعي كذبة أخرى، وسيأتي تفنيدها فيما بعد ... وهي ثاني كذبة على الشافعي بعد الفرية الأولى حول نسخ القرآن بالسنة، وأن الشافعي هو أول من قال بأن للسنة النبوية مصدراً إلهياً !!).. ويزعم حسين أن الخوارج والشيعة والظاهرية والوهابية (!!) وبعض المعتزلة، يعترضون على جعل الإجماع من مصادر الشريعة !! (ص ١٩٥).

وينسب إلى الإمامين مالك وأبي حنيفة (ص١٩٢) أنهما يقبلان بالرأي الشخصي ومراعاة أحوال البيئة في التشريع، حيثما لا يوجد نص قرآني (!!) صريح (!!) يؤخذ به أو يقاس عليه.

وفي (ص ١٩٥ ـ ١٩٦) جاء قوله : قال المالكية : يمكن التخلي عن القواعد التي قررتها الشريعة، إذا ما ثبت أن مصلحة الجماعة تتطلب حكماً يغاير حكم الشرع (!!).

وينساق المؤلف مع الوهم الشائع عن أبي حنيفة، من أنه يقدم الرأي على النص، وذلك ليخدم المؤلف مخططه في هدم السنة، فيقول (ص ٧١) : ظهرت في القرنين الثاني والثالث الهجريين، قلة الأحاديث الكافية لبناء دعائم الشريعة (وهذا كذب للمرة ... ؟)، وكان موقف أبي حنيفة وأصحاب الرأي، هو الأكثر أمانة ورجولة واستقلالاً، فقد رأوا أن السبيل الوحيد لتجنب اختلاق الحديث من أجل ملء ثغرات الشريعة (!!)، هو ملؤها بما يصل إليه علماء الأمة وفقهاؤها من رأي عن طريق القياس والاجتهاد مسترشدين بالروح العامة لدين الإسلام... ولأن المجال مازال مجال عرض لا مناقشة لأفكار المؤلف، نشير إلى سوء أدبه مع الله ـ عز وجل ـ بادعاء وجود ثغرات في الشريعة متناسياً قول الله ـ سبحانه ـ :

﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا ﴿٣﴾ ﴾[1].

لذلك أكتفي بالعجب من تناقضات هذا الرجل، فهنا يكون الموقف الرجولي رفض السنة (كما توهم طبعاً عن أبي حنيفة)، وفي موضع آخر يكون موقف ابن حزم الذي يتشبث ـ ليس بالنص ـ بل بظاهره فحسب !! وقد استعان المؤلف في معارضته للإجماع، بحجة ابن حزم الذي قال : إن الإجماع لم يرد به نص من قرآن ولا سنة فهو ـ إذاً ـ قول بلا دليل !! فهل التزم المؤلف في كتابه كله بهذه الحجة التي قالها ابن حزم، واتكأ هو عليها، الأمر الذي يعني اتفاقه معها؟ أم أن الكتاب نقيض هذه الفكرة ١٠٠٪، حيث يريد نسخ أحكام

---

(١) سورة المائدة : الآية: ٣ .

القرآن القطعية، وإلغاء كل ما يتصل بالحلال والحرام ـ بل حتى الآداب كالأكل باليد اليمنى ـ من السنة النبوية، واعتبارها تزويراً على النبي !! فأين هذا المروق من مقولة ابن حزم ؟

* * *

obeikandl.com

[أبو يوسف و اللوزينج]

ولا يجمحن بك الخيال فتظن أن الرجل من أنصار منهج أبي حنيفة، فهو - في كل الكتاب - يأخذ من كل منهج ومن كل شخص ما يلائم غايته المرسومة من قبل، وليس هناك ما يمنعه من التمرد عليها في موضع آخر إذا تطلبت الغاية المرسومة نقضها، كما مر بنا قبل سطور.

لذلك لا يلبث المؤلف بعد ٥٤ صفحة (ص ١٢٥+ ص ١٢٨)، أن يتناسى إطراءه لأمانة أبي حنيفة ورجولته واستقلاليته، فيدعي أن أبا حنيفة حث تلميذه أبا يوسف على التفقه في الدين، لينال به متاعاً دنيوياً زائلاً، فيقول له: لئن طالت بك حياة، لتأكلن بهذا الفقه اللوزينج بالفستق المقشور (!!).

أما صورة أبي يوسف صاحب أبي حنيفة - عند حسين أحمد أمين - فهي صورة إنسان ذرائعي لا يحترم مبدأ (ص ١٢٥)، وينقل عن نشوار المحاضرة للتنوخي (وما أقل ما يذكر المؤلف مصدراً لمعلوماته الزائفة وأحكامه المضللة!!)، أن صلة أبي يوسف بالخليفة هارون الرشيد، بدأت بتحايل أبي يوسف على الدين، ليرضي الخليفة الذي كان حائراً بين تطبيق حد الزنا على ابنه، وعواطفه الإنسانية كأب، فقال له أبو يوسف: ادرؤوا الحدود بالشبهات، لأن الخليفة هو الذي رأى ابنه يزني، فليس له أن يحكم بعلمه..

وبصرف النظر عن مدى صحة الواقعة (سنبرهن فيما بعد على عمق تدين أبي يوسف)، فإن درء الحدود بالشبهات توجيه نبوي كريم، لم يخترعه الفقهاء

(حسبما ادعى صاحبنا) تحايلاً منهم على حدود الشريعة (!!) بل هو قاعدة نفخر بها نحن المسلمين، لأنها سبقت بمئات السنين قاعدة « الشك يفسر لصالح المتهم » التي يزهو بها الغربيون بعد أن توصلوا إليها قبيل ٢٠٠ عام فحسب!! وأما قضاء القاضي بما يراه بعينه، فهو موضع خلاف فقهي بين علماء الأمة من قبل أبي يوسف ومن بعده، وليس كما تزعم القصة التي جاء بها كتاب من كتب النوادر التي تجمع ما هب ودب، ويبدو أنها المصدر الرئيسي في محاكمة المؤلف للإسلام وتراث المسلمين وتاريخهم !.

* * *

obeikandl.com

فقهنا [الروماني]

وضمن أكاذيبه على الدين والتاريخ والأحياء والأموات، ادعى حسين أمين أن الفقه الحنفي تأثر بالقانون الروماني (!!! ص ١٩٢).

وفضلاً عما في ذلك من افتراء فإن الكذبة - كالعادة - مسروقة، فقد تشدق بها المستشرقون منذ أكثر من ١٠٠ سنة، عن الفقه الإسلامي عموماً، وإن تباينت مزاعمهم، فيقولون - تارة -بتأثر فقه الأوزاعي بقانون الرومان، وطوراً آخر يصبح أبو حنيفة هو المتهم، أما غلاة المستشرقين فيلجؤون إلى التعميم والإطلاق ليتهموا الفقه الإسلامي كله حتى ابن حزم الذي يرفض كل شيء خارج عن ظاهر النص !!

وقد فند بعض المنصفين من رجالات القانون الغربيين هذه الأسطورة، التي سنعرض لها في حينه، لكن صاحبنا لا يتوقف عند اتهام الفقه الحنفي، وإنما يفتري على العصر الأموي كله، فيدعي أن الأمويين استعانوا بالكثير من المفاهيم القانونية الرومانية والساسانية، وتركوا للقضاة في الأمصار حرية القضاء وفق اجتهاداتهم وآرائهم الشخصيةدون قيد مركزي، بل إنهم تركوا أمر تطبيق الأحكام القرآنية ذاتها للقاضي : يأخذ بها أو لا يأخذ في حدود علمه وعلى قدر تقواه (!!! ص ٢٠٢).

ومع أن هذا بهتان واضح، ولا دليل - بل لا شبهة دليل - يؤيده، بل إن الأدلة التاريخية الدامغة تشهد بنقيضه، فإننا نستغرب من قدرة هذا الرجل على الكذب وعلى التناقض المكشوف !! فقد زعم من قبل أن الناس لم تكن

تقبل اجتهاداً فقهياً دون أن يستند إلى حديث نبوي، فكيف يتأتى له أن يزعم الآن أن الالتزام بتطبيق الأحكام القرآنية في الأمصار كان أمراً راجعاً لمزاج القاضي؟!!.

وصدق النبي الكريم القائل ـ ما معناه ـ : الحياء شعبة من شعب الإيمان.

وكما افترى من قبل على فقهاء الإسلام (جملة) بأنهم زوروا الحديث النبوي لإرضاء السلاطين، يتابع مسلسله ضد العقيدة الآن.

فها هو يزعم أن الإيمان بمشيئة الله دعوة أموية، ليصبح المتمرد على سلطان بني أمية عاصياً لله ومتحدياً لمشيئته (ص ١١٥ ... يتناسى هذا الكذوب أن الإيمان بمشيئة الله جزء أساسي من عقيدة المسلمين ـ بل حتى اليهود والنصارى برغم كل ما أصاب معتقداتهم من تحريف وتبديل ـ). وينسب القول بوجوب تغيير المنكر إلى خصوم الأمويين (ص ١١٦ ويتجاهل أيضاً أن هذا واجب بنص القرآن الكريم في قوله تعالى :

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ... (١٠٤) ﴾[1].

لكن صاحب الغرض أعمى !!.

ويكمل المؤلف الصورة المزيفة الملأى بالأكاذيب والمتناقضات، التي رسمها للفقهاء من خلال مزاعم المستشرقين (وسنثبت ذلك بالوثائق)، فيدعي (ص١٢٣) أن جماعات من الفقهاء (ولو أنه لم يحدد أي اسم !! فإن قوله جماعات من الفقهاء أقل جرماً من تعميماته وإطلاقاته السابقة على جميع

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤ .

الفقهاء وفي كل العصور)، ناصروا الدعوة العباسية أواخر العصر الأموي فحفظ لهم بنو العباس هذا الجميل وقربوهم ثم زاد ميلهم شيئا فشيئا إلى تعيين القضاة من بينهم .. (كالعادة : لا أسماء ولا توثيق ... ونحن نعلم أن أبا يوسف الذي عينه العباسيون قاضياً للقضاة لم يكن من العلماء أصلاً في العصر الأموي !! وأبو يوسف أشهر القضاة في العصر العباسي !! ومن جهة أخرى نسأل : ألم يكن العلويون الذين ناصروا الدعوة العباسية بل كانوا الشركاء الأساسيين فيها، أولى بأن يحفظ لهم العباسيون معروفهم، لا سيما أن الطرفين أبناء عمومة؟ ... إلا أنه الهوى، والهوى - كما قالت العرب - يعمي ويصم) ...

* * *

obeikandl.com

في مجلس الخمر

والفقهاء في العصر العباسي – وما زلنا نصغي إلى أكاذيب حسين أمين – رضوا بالجاه والمال (!!)، وظلت الرعية على احترامها الظاهري (!!) لأحكام الشرع (اتهامه من قِبَل خصومه وبين أيديهم كلامه الجائر ظلم أما اتهامه أمة كاملة بأنها منافقة تُظْهِرُ غير ما تبطن، فهو « منهجية علمية » !!). الأدهى من ذلك، مما لا يصدقه عاقل ـ ولو كان غير مسلم ـ أنه يقول (ص ٦٤) حرفياً ـ : « وقد كان الفقهاء يحضرون مجالس الخلفاء التي تُشْرَبُ فيها الخمر ويُسْمَعُ فيها الغناء، فيتناقشون أثناءها في حد شرب الخمر » (!! هكذا تكون الأمانة !! فمن أين جاء بهذه الأكذوبة الظالمة !!). ولا يفرغ المرء من أعجوبة (على وزن أكذوبة !!) حتى يتحفه الكاتب « الأمين » بأعجوبة أخرى .. فهو ـ دون أن يحس بأي تناقض مع الصورة المفتراة السابقة لعلماء الأمة ـ يقول (ص٢٦١) : لقد أصر الفقهاء في العصر العباسي على تطبيق السلطان أحكام الشريعة، لكي تكون لهم اليد العليا (!!!!!!).

وإليك « أعذوبة » أخرى (منحوتة من : أعجوبة وأكذوبة) فالمؤلف يقول (ص ١١٧) : إن الفقهاء في العصر العباسي قاوموا مساعي طبقة الوزراء والكتاب والولاة التي حاولت توسيع سلطات الخليفة، فأصر العلماء على وجوب التزام الخليفة ووزرائه وولاته أحكام الشرع (!!!).

والفقهاء ـ الذين اتهمهم المؤلف من قبل ببيع آخرتهم بدنيا سواهم ـ يقر (ص١٢٨) بأن أعاظمهم في الماضي كانوا بقالين وبزازين وتجار حنطة، ولم

يهجروا صناعتهم ما عاشوا (وهذه مقولة صدق نشهد بها للمؤلف، إلا إذا تنبه إليها فحذفها من الطبعات القادمة لئلا تشوه الكتاب المتخم بـ ..... الأكاذيب... ثم أليس هذا الوصف الثابت تاريخياً يناقض تصويرهم السابق، على أنهم مجموعة من المنافقين المتاجرين بالدين في سبيل المال والجاه اللذين رضوا بهما، بل وفي سبيل اللوزينج بالفستق المقشور أحياناً !!).

* * *

obeikandl.com

كهنوت وكتب مقدسة

ولنعد قليلاً إلى الأسطوانة الأصلية : الموقف الحقيقي للمؤلف من فقهاء الأمة، فهو بعد أن يعلن سخطه على قتل الحلاج والسهروردي (!!) وعلى سجن الإمام أحمد بن حنبل وابن تيمية ـ رحمهما الله ـ، يقول (ص ٢٦١ ـ ٢٦٢) : إن طبقة الفقهاء إنْ لم تقتل أو تسجن أحداً من العلماء (العلماء تنصرف عنده كما يفهم من السياق إلى العلوم غير الدينية !!)، نتيجة لنظرية طلع بها، فلأن العلوم لم تكن قد بلغت في العصور الوسطى مبلغاً يمكن الفقهاء الاحتجاج عنده، بتناقض اكتشافاتها مع المعارف الواردة بالكتب المقدسة (!!! نعم يقول : الكتب !!! المقدسة ؟ !) ... وفي (ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣) يهاجم إسلاميين معاصرين دون أن يسميهم لأنهم يرفضون الآراء المخالفة لهم، متجاهلين تأييد الغزالي وابن تيمية... لها !! ويواصل حسين أمين « أمانته » فيحمل علماء المسلمين في العصر الحديث، مسؤولية الهوة الرهيبة بين علوم الدين والعلوم المدنية الحديثة، مع اعترافه بأن ذلك الفصل كان جزءاً من سياسة محمد علي في تغريب التعليم (ص ٢٦٢....).

ومع أن خلفاء محمد علي تابعوا سياسته ـ بل ازداد الأمر سوءاً عقب الاحتلال الإنجليزي لمصر سنة ١٨٨٢م إذ أصبح المستعمِرون يشرفون بأنفسهم على تخريب التعليم وبتر أي صلة بينه وبين الدين ـ مع كل ذلك فإن المؤلف لا يجزم باتهام الإنجليز بإفساد التعليم في مصر (ص١٢٨)، برغم أن جرائم دنلوب وكرومر معروفة بالوثائق، فضلاً عن كونها قريبة العهد !! .

وإذ يعترض العلماء في الربع الثاني من القرن الميلادي الجاري على تشكيك طه حسين في صحة ما رواه القرآن الكريم من أخبار إبراهيم وإسماعيل ـ عليهما السلام ـ وفي القراءات السبع، وطعنه في نسب النبي الكريم (من أمانة المؤلف أنه يصف صنيع طه حسين بقوله : تعَّرض لقصة إبراهيم وإسماعيل وللقراءات .... لاحظوا كلمة « تعَّرض » !!)، إذ يحتج العلماء على افتراءات طه حسين التي ساقها باسم العلم ومنهج البحث، يزعم المؤلف أنهم ثاروا لأن رجلاً ليس من طبقة الفقهاء تصدى لمثل هذه الموضوعات .

وهؤلاء الفقهاء الذين باتوا طبقة تشبه رجال الكهنوت عند النصارى، يريدون أن تظل قضايا الدين حكراً عليهم !!!! (ص٢٦٣) ... وهذا تحريف (ارجع إلى قوله : تعرض)، كما أنه كذب على تاريخ مازال كثير من شهوده أحياء، وافتراء على نوايا أناس، الأصل فيهم حسن الظن وبراءة الذمة، وليس من أمانة العلم أن ندافع عن المشككين في دين الله، ثم نتلمس العيب للبرآء !! ... وما قول المؤلف في تصدي كثيرين لأباطيل طه حسين هذه (والمؤلف لأجلها يصفه بالجرأة والاستنارة) وهم ليسوا من علماء الدين؟ .. إني لست من علماء الدين ـ بكل أسف ـ، ومع ذلك فبحكم كوني مسلماً، أرفض أي تشكيك في أي حقيقة وصلت إلينا عن طريق القرآن والسنة، بصرف النظر عن قائلها ... إن الرجال يُعْرَفون بالحق وليس الحق يعرف بالرجال، ولو قال طه حسين حقاً، لما اعترض عليه العلماء.

وما قول حسين أحمد أمين في ردود العلماء في زماننا ـ ومن قبل ـ بعضهم على بعض (وأقرب شاهد حي هو الخلاف بين مفتي مصر وشيخ الأزهر(*) مؤخراً حول فوائد شهادات الاستثمار ؟) ... لو كانوا يرومون الاحتكار لما

(*) كان الشيخ جاد الحق علي الجاد شيخ الأزهر حينذاك، وكان د. محمد سيد طنطاوي مفتي مصر، وهو اليوم شيخ الجامع الأزهر.. .

عارض بعضهم بعضاً فيما يرى أنه ليس صواباً، فما بالك فيمن يقول في الدين بالباطل؟! أيتركونه ليرضوك.

ويدين المؤلف العلماء لاعتراضهم على ما يسميه مناجاة توفيق الحكيم لربه (ص٢٦٣)، وذلك نوع من التعمية، فالحكيم افترى على الله الكذب، فاختلق كلاماً من عنده وزعم أن الله ـ عز وجل ـ قاله له ـ تعالى الله عن ذلك ـ !! ومن عجب أن المؤلف ينكر على الصوفية أباطيلهم لكنه يقر بها هنا لتوفيق الحكيم!! تطبيقًا لقول العامة في الشام: الفرفور ذنبه مغفور!!.

* * *

openkandl.com

هم سبب هزائمنا

وفي سياق تعميمي غريب، تتداخل فيه الأزمنة والأمكنة والأشخاص، يتهم المؤلف العلماء بأنهم يكفرون كل شيء ويحرمونه في البدء ثم يعودون بعد قرن أو قرون إلى السماح به وتحليله ... ويأتي بالقهوة كمثال، حيث حرمها الفقهاء في الدولة العثمانية ثم أباحوها.

فأي كذب هذا الذي يوحي إلى القارئ بأن فقهاء معينين يحرمون ثم بعد قرن أو قرون يبيحون؟ ! ولنفرض- جدلاً - أن عالماً في أي فرع من فروع العلم الدينية أو الدنيوية كان مخطئاً فتنبه - أو نبهه أحد - إلى الصواب، فهل تقضي الحكمة بأن يتراجع أو بأن يتشبث بموقفه عناداً أو استكباراً ؟ !!.

وهو يمتدح إلغاء الرق - في موضع - على أنه مسلك إسلامي طيب، لكنه في موضع آخر من الكتاب يحتج على بعض التوفيقيين بين الإسلام والمدنية الغربية لقولهم بإمكان إلغاء الرق شرعاً .. فهل كان المؤلف هناك في زمرة المتحجرين الذين يحرمون ثم يبيحون؟ ولا ننس أنه حرم ثم أباح في كتاب واحد وليس في قرن ولا قرون !!!.

وتستمر المعزوفة فـ« رجال الدين » هم في مقدمة الأسباب التي أدت إلى فشل تجاربنا النهضوية المعاصرة، نتيجة استمرار النفوذ الفكري الرجعي لهم (ص٣٨٤) وحتى في روسيا الملحدة، قاومت الثورة البلشفية حركة «الجديديين» الإسلاميين منذ استتب الأمر في يد النظام الشيوعي، في حين أيدت تلك الحكومة المشايخ الرجعيين (ص٣٨٦) وهو يومئ إلى أن الدول الكبرى - عموماً - تؤيد المشايخ الرجعيين وتحارب الحركات الإسلامية «المستنيرة » !!.

مع ذلك فهو يزعم أن علماء المسلمين السوفيات الآن، ملتزمون بالروح العلمية فيأخذون من الحديث النبوي ما يناسبها ويتركون الأحاديث المختلقة. مثل حجم عجيزة الحوراء في الجنة، وحديث التصبح بسبع تمرات ....(ص٣٩٤ ـ ٣٩٥) .. ولاحظوا كيف صار السوفيات الملحدون هنا مع الإسلام التجديدي المستنير !! بخلاف ما سبق أن ادعاه من عداء السوفيات للتجديديين وتأييدهم للرجعيين !!! وأصبحت الروح العلمية السائدة في الاتحاد السوفياتي ـ وهي مبنية على الإلحاد بموجب دستور الدولة الصريح في هذا ـ أصبحت معيار الحكم على صحة الحديث النبوي، وهي دعوة ضمنية من المؤلف لكي نتأثر بتلك « الروح العلمية »(*) لنبقي من السنة ما يناسب هواه !!).

إن الأمانة التي يستلزمها منهج البحث العلمي، تقضي بأن تُذكر للفئة موضوع البحث، حسناتها وسيئاتها، هذا لو سلمنا جدلاً بصدق جميع الأكاذيب التي كالها الرجل للعلماء فيما سبق، على أنها سيئات لهم حقاً !!!! (ولكن عين السخط تبدي المَسَاوِيَا).

إنه يتجاهل الجهاد الحقيقي ضد الاستعمار الغربي، الذي قاده علماء مسلمون كالأمير عبد القادر الجزائري في بلده الجزائر، والمهدي في السودان، وعمر المختار في ليبيا، وعبد الكريم الخطابي في مراكش، وعز الدين القسام من جبلة بسوريا ضد الاحتلال الإنجليزي في فلسطين ... ولا نطالبه بتبيان دور حركة « حماس » الإسلامية في قيادة الانتفاضة الفلسطينية المباركة، لأنها بدأت بعد كتابه.

* * *

(*) ماذا سيقول حسين أمين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور سوءات الشيوعية وثبوت فشلها المخزي؟ وأين أصبحت الروح العلمية الملحدة التي يريد تحكيمها في قرآننا وسنة نبينا ﷺ ؟!

معصومون من الصواب

يتهم المؤلف فقهاء المسلمين بعد القرن الرابع الهجري باصطناع نظرية تقديس السلف الصالح، والنظر إلى هؤلاء السلف على أنهم كالملائكة أو دونهم بقليل (ص٢٦٧ - ٢٦٨)، وأن الفقهاء انتصروا في عصور الانحطاط على المؤرخين، الذين اضطروا إلى تحويل مهمة التاريخ من تسجيل الحقائق بأكبر قدر مستطاع من الموضوعية، بعد تمحيص ما تجمع منها لدى المؤرخ، إلى وسيلة من وسائل غرس القيم الدينية والمثل العليا.

بدءاً فلسنا نجد مؤرخاً مسلماً - حتى في عصور الانحطاط - ينزه كل السلف عن الخطأ بل وعن الذنوب ... فالسلف - بمعنى : الأجداد الذين سبقونا منذ ١٤٠٠ سنة حتى يوم الناس هذا - فيهم الصالح والطالح ... لكننا لم نسمع عن صراع بين الفقهاء والمؤرخين - حسب زعم صاحبنا - وليته أتى بواقعة - واقعة واحدة - للبرهنة على أكذوبة بهذا الحجم !! .

لكن الحقيقة هي أن الرجل يسوؤه تقدير المسلمين لتلك العصور التي غلب عليها الخير - ولا نزعم أنه انمحى الشر فيها - والتي امتازت بالعدل والمساواة، وبعزة المسلمين الذين صنعوا حضارة، اقتبس الغرب حضارته الحالية من عطاءاتها وعلومها، وتظل أزهى فترة في تاريخ البشرية.

ولذلك يفترض اسطورة تقديس السلف[1] وتنزيههم عن كل خطأ (!!)،

---

(١) مقابل حملته الظالمة على السلف الصالح - حقاً -، يدلنا المؤلف على من يراهم « سلفاً صالحاً » له، إذ يأتي الفرعون الوثني « أخناتون » على رأسهم ... يقول المؤلف في مقالة عنوانها « الموقف الحضاري من النزعات الدينية » [الوطن « الكويتية » - العدد ٥٣٦٧ بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٩٠م - ملحق : صفحات =

ليتسنى له أن يقدم صورة قاتمة لم يقدم ما يماثلها حتى من بين المستشرقين سوى عدد محدود !!

ومن يقرأ كتابه يخرج بصورة عن السلف ـ معظم السلف ـ، تشبه ـ والعياذ بالله ـ الشياطين ... فهم غالباً : معصومون من الصواب !!

والمؤلف يدعونا إلى فهم ذاتنا وتاريخنا، ويستشهد لذلك بقول أتاتورك(!!) : « إن الأمة التي تصر على التمسك بأساطير لا أساس لها من الواقع، من الصعب أو المستحيل عليها أن تتقدم » (ص ٢٧٦).

لذلك ينصحنا المؤلف بأن المَخْرَجَ من التحجر يتم بالكف عن الحنين إلى ماض، هو ـ إلى حد كبير ـ من نسج خيالنا وخيال مؤرخينا !! ويمضي الكاتب نحو مزيد من تحديد ذلك الماضي الخيالي، فإذا به ـ صراحة ـ أيام الصحابة والتابعين. لأنه ـ على حد قوله ـ ليس هناك ما يحتم على الفتاة أن تكون كأمها(!!).

ولا يفوت المؤلف « الناصح » أن يشيد بموضوعية الغربيين في الدراسات التاريخية (ص٢٧٥).

* * *

= الخميس]، يقول ـ بالحرف ـ : « فإن كان لا بد من التطلع إلى سلف صالح فإن أخناتون بنظرته الثاقبة إلى وسيلة ربط بلاده ودياناتها بأحوال العالم المتغيرة حوله، هو ـ بكل تأكيد ـ ذلك السلف الصالح»!!.. ويعد صاحبنا عبادة الشمس التي ابتدعها أخناتون عنواناً للتحرر والخروج من إطار الآلهة المحلية، والمطلوب وفقاً لتخرصات هذا الرجل أن يتخلص المسلمون اليوم من عقيدتهم لينسجموا مع العالم، وربما كانت عبادة الشمس هي الحل «الحضاري » العظيم. والمقالة تطفح بالهزء من فكرة الجنة، وتتهم الإسلام بأنه متعصب مثل البيزنطيين وهو ما منع أي تبادل حضاري بين المسلمين والبيزنطيين !! ولا حاجة بنا لأي تعليق لأن وقاحة الرجل تفضح نفسها بدون مواربة هنا.

[نشيفه] جولد زيهر !!!

يشير حسين أمين إلى تيار من المستشرقين، « كان له فضل إيضاح الكثير مما كان غامضاً في تاريخ الإسلام والسيرة، وتسهيل فهم التاريخ العربي في الجاهلية والإسلام... »

ويذكر خيرة ممثلي هذا التيار وهم: جولد زيهر، لين بول، فرانتس بول، تور أندري، مرجليوث، ريتشارد بل، نولدكه، فلهاوزن، ديمومبين، هاملتون جيب (ص٤٠)... وأصحاب هذا الاتجاه كانوا ـ عند المؤلف ـ موضوعيين قدر وسعهم، وكانوا منصفين في بيان جوانب عظمة النبي ورجاحة عقله، في بناء إمبراطورية عظيمة من شتات القبائل العربية المتنازعة، ومع ذلك، كان فشلهم الأكبر هو عجزهم عن تقييم* نبوة وأخلاقيات شخصية محمد، المختلفة في ملامحها الرئيسية وفي أهدافها ووسائلها، عن شخصية المسيح وأنبياء العهد القديم وأهدافهم ووسائلهم (ص ٤١).

كما أن رواد هذا التيار ـ تحت تأثير نظرية دارون في التطور ـ اعتقدوا « أن سر كل ديانة يكمن في أصولها ومنابعها، وأن مجرد اكتشاف المصادر التي استقى منها محمد مبادئ الإسلام (!!!!)، والأوضاع الدينية السائدة قبيل ظهوره بدعوته، كفيل بأن يلقي الضوء على سيرته، فبالغوا في الاهتمام بهذه النواحي، مبالغة أخلت بكل تناسب (ص٤١)... إذاً لكي نكون موضوعيين في فهم ذواتنا ـ وفق وصفة المؤلف ـ، علينا أن نتابع دراسات الغربيين الموضوعية،

---

* الصواب : تقويم.

وأن نؤمن معهم ـ ومعه ـ أن الرسول ﷺ استقى الإسلام من مصادر أخرى، فالمؤلف لا يعترض على الاستقاء من حيث المبدأ، لكنه يرى أن الجماعة «زودوها حبتين» فأخلّت مبالغتهم بكل تناسب ... ولسنا ندري من هما طرفا هذا التناسب: بين أي شيء وآخر؟.. لقد اختار أن يتركها – كالنهايات الروائية والمسرحية المعاصرة – مفتوحة!! ويغدق المؤلف علينا نصيحة أخرى في هذا السياق، هي ألا نتصدى بالتجريح والطعن، للمستشرقين الذين يطعنون في الإسلام (ص٤٣)...

ونحن لا نؤمن بجدوى الرد على هؤلاء بتجريح مماثل لتجريحهم ديننا وتاريخنا، لكن ذلك لا يعني عدم تفنيد أكاذيبهم، لأن من بني جلدتنا، من يأخذ أباطيل المستشرقين على أنها كلام مُنْزَل، ويستخدمها على أنها من «إبداعاته» !!.. والمؤلف مثال حي على هذا، مما سنقدم عليه أكثر من دليل قاطع بالإضافة إلى كل ما سبق من أدلة وبراهين.

وينصحنا الكاتب في الصفحة ذاتها، بعدم التهليل إذا قرأنا مديح بعض المستشرقين للنبي، ممن لم يتبحروا في دراسة الإسلام!!.

ويضرب لهؤلاء المادحين الجهلة أمثلة بواشنطن إيرفنج وجوستاف لوبون وكارلايل!! وفي (ص٣٩) اعتبر المؤلف أن مدح الإسلام ونبيه في كتاب جيبون عن الإمبراطورية الرومانية، إنما كان وسيلة ماكرة لهدم أسس المسيحية التي يبغضها جيبون وأمثاله، ولكي يسيئوا إلى المسيح ـ عليه السلام ـ..

وهذا الاتجاه ـ الذي يطعن المؤلف في إنصاف رجالاته للإسلام ـ بلغ أوجه في محاضرة ألقاها توماس كارلايل، دافع فيها عن الرسول محمد ﷺ دفاعاً لايزال المسلمون السذج (الوصف من المؤلف وليس من عندي... انظر ص

٣٩) يعتزون به على أساس « وشهد شاهد من أهلها ».

ولو ألموا ـ يضيف الناصح الأمين ـ بطبيعة فكر كارلايل في مجموعه ومكان إشادته بالإسلام ونبيه من هذا الفكر، لما وجدوه مدعاة للاعتزاز.

لقد كان الإسلام مجرد مشجب وجده الفيلسوف البريطاني مناسباً لعرض آرائه في الحياة والسياسة والدين.

ذلك موقف المؤلف الذي يتيح لنا أن نقول له: لسنا مغفلين لنمضي مع ما تزعم... فهناك مفكرون بارزون في أوربا كانوا يحتقرون المسيحية علناً دون أن يمتدحوا الإسلام، وأبرز شاهد في هذا المجال هما فولتير المفكر الفرنسي الذي ألف مسرحية شديدة البذاءة عن نبينا (عليه الصلاة والسلام)، وكذلك الفيلسوف الألماني نيتشه!! والعاقل يأخذ الحق والصواب من أي كاتب أو مفكر، دون أن يلتزم بباطله أو خطئه.

ولنا أن نضحك ـ ولو كان ذلك داخلاً في باب: شر المصيبة ـ لأن المؤلف الذي ينصحنا بعدم تجريح الحاقدين على الإسلام، يمارس الطعن والتجريح في بعض المنصفين من المستشرقين.

إن المطلوب صار واضحاً: من ينصف الإسلام من المستشرقين، لابد أنه جاهل بالإسلام وتاريخه، وهو جهل واضح بالقياس إلى التيار الموضوعي الذي لا يخفي المؤلف إعجابه به... وسنرى في حينه مقدار الموضوعية لدى أبرز رموز هذا التيار!!.

وحتى « مونتجمري وات » الذي تميزت كتاباته عن السيرة النبوية بقدر كبير من الحياد والموضوعية ـ قياساً إلى سواه من المستشرقين ـ، يتصيد له المؤلف

قوله: إن تزايد الصلات بين الغرب والمسلمين مؤخراً، يوجب على الكتاب المسيحيين ألا يسيئوا إلى مشاعر القراء المسلمين. . . .

يقتنص المؤلف هذه العبارة، ليصل بها ـ بمعنى معين وفي بعض الأحيان !! ـ إلى تفضيل سيرة وليم موير على سيرة وات (ص ٤١) . . . وموير ـ لمن لا يعلم ـ وباعتراف المؤلف، من أشد الحاقدين على الإسلام ونبيه، ومن أشهر الخارجين على أبسط شروط المنهج العلمي. . . ونحن إن ماشينا المؤلف في سوء الظن بمقولة وات، فإن الحكم العلمي يتركز على ما يورده في صلب كتابه عن ديننا وتاريخنا، وليس لنا أن نرمي بما يصح من نتائج بحثه، متذرعين بأن دوافعه غير سليمة.

* * *

obeikandl.com